ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيجوز
رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على مثلها
فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه
نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فيجوز نصب عمرو ورفعه
والمختار الرفع على ما سياتي وتقول قام زيد واما عمرو فاكرمت
فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب
وان تلى المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا
ش اشار بقوله فاعطفن مخيرا الى جواز الامرين على السواء النصب في نحو ان زيدا امررت به اكرمك كما يجب في ان
الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط النحويون ذلك بانه اذا اضفته اكرمك وكذلك يجب الرفع في نحو خرجت فاذا
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين
جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين في زيد مررت به ويجوز الامران على السواء في زيد قام
بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو مررت به وكذلك الحكم في زيد ضربت غلامه او مررت
فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز والله اعلم
والرفع في غير الذي مر رجح فما ايح افعل ودع ما ابى
ش هذا القسم الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجب
الامران ويختار الرفع وهو كل اسم لم يوجد معه ما يوجب
نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يرجح
فيه الامران على السواء وذلك نحو زيد ضربته فيجوز
زيد ونصبه والمختار رفعه لان عدم الاضمار يرجح
الاضمار وزعم بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه
الاضمار وليس بشيء فقد نقله سيبويه رحمه الله وعبد
ايمة العربية عن العرب وهو كثير وانشد ابو الحسن
ابن الشجري في اماليه على النصب قوله